مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية)

The Extent of the Use of International Financial Reporting Standard (IFRS) for Small and Medium-sized Entities (SMEs) in The Republic of Yemen (Field Study)

عبد الحميد مانع الصيح *	سالم قاسم احمد الطشي
جامعة صنعاء اليمن alsyeh@yahoo.com	جامعة سبأ اليمن salem_tashi@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/14	تاريخ القبول: 2022/05/18	تاريخ النشر: 2022/06/02

ملخص: هدف البحث إلى بيان مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية. وعليه تم تحليل القوائم المالية لعدد 15 منشأة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، من أهم نتائج البحث: وجود استخدام لمعظم أقسام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية. وقد أوصى البحث بأهمية توسع تبني استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في اليمن، ومن قبل لجنة تبني وتطبيق المعايير بالإضافة إلى توحيد معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة لكل من مصلحة الضرائب وكذلك وزارة الصناعة والتجارة والواجبات الزكوية. ايضا تدريس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجامعات اليمنية، وعقد عدة ورش توعوية حول المعيار تتبناها جمعية المحاسبين القانونيين، وتوعية ملاك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأهمية الاهتمام بجودة التقارير المالية وإصدارها حسب المعايير الدولية.

كلمات مفتاحية: منشآت صغيرة ومتوسطة، معايير دولية لإعداد التقارير المالية، قوائم مالية.

تصنيف JEL : M41, L29 .

Abstract: This study aims to study the extent of the Use of International Financial Reporting Standard (IFRS) for Small and Medium-sized Entities (SMEs) in The Republic of Yemen. In order to achieve the objectives of the study, and answer its questions, and to test the hypothesises of the study, the financial statements of 15 SMEs in the Republic of Yemen were analyzed. After testing the hypotheses, the study found there was a use of IFRS for SMEs in the Republic of Yemen. The research recommended the importance of expanding the IFRS for Small and Medium Enterprises (SMEs) in Yemen, by the Committee for the adoption and application of standards. In addition to unifying standards for the classification of small and medium-sized entities for each of the Tax Authority, as well as the Ministry of Industry and Trade, and Duties Zakat.

Keywords: Small and Medium-sized Entities, international financial reporting standards, financial statements.

* المؤلف المرسل

مقدمة

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزء الأكبر من إجمالي المنشآت، إذ تمثل تلك المنشآت نسبة 90% من إجمالي المنشآت على مستوى العالم (البنك الأهلي المصري، 2017، صفحة 74). تتطلب تلك المنشآت إعداد تقاريرها المالية بما يلبي احتياجات أصحاب المصلحة فيها. لذلك تستعمل المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS لتحسين نوعية التقارير المالية، وتلبية احتياجات المحاسبة والإفصاح المالي الخاصة بالمنشآت الكبيرة التي لا تقل أهمية عن ذلك المسعى في حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فهي أيضا بحاجة إلى معايير تضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

انطلاقا من الأهمية والقدر الذي أصبحت تمثله المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (ديسمبر 2009)، التي تنص على أن هناك طلباً متزايد على معايير تراعي حاجة وخصوصية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تراعي خصوصية اقتصادات الدول النامية، والتي تزامنت مع إعادة تنظيم خطة عمل المجلس، بهدف دعم وتعزيز دوره في إعداد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في محيط متنوع ومتباين بشكل حقيقي وأكثر فاعليه، فقد انطلق المجلس في دراسة وإعداد مشروع يراعي هذه المتطلبات ليصدرها في شكلها النهائي في 9 يوليو 2009.

فالتوجه الدولي نحو تطبيق IFRS أدى إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد إجراءات محاسبية مبسطة تراعي خصوصية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي نتج عنها المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

في الجمهورية اليمنية بالنظر لما تمثله نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الكبيرة والتي تصل الى 90% وذلك حسب التقارير الصادرة من البنك المركزي اليمني ووزارة الصناعة والتجارة تم الاهتمام بالمعيار بوقت مبكر وذلك من خلال إقامة دورة تدريبية من قبل المنظمات الدولية لمنتسبي جمعية المحاسبين القانونين في العام 2016 تلاها عدد من الدورات نفذتها جمعية المحاسبين القانونيين، تلاها صدور قرار مجلس الوزراء رقم (51) لعام 2019 بشان تبني وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير الدولية للمراجعة في الجمهورية

اليمنية وكذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2020 بتبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة ومعايير التقارير المالية في الجمهورية المالية متضمنة المعايير الدولية للتقارير المالية في شكلها الكامل وأيضا معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة صادرة بتاريخ 1 فبراير 2020.

من هذا المنطلق سيتناول هذه البحث مدى استخدام وملاءمة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتطبيق في الجمهورية اليمنية. وذلك للأهمية النوعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل نسبة تتجاوز90% من إجمالي المنشآت الصناعية، فضلاً عن التكلفة العالية التي سوف تتحملها تلك المنشآت في حال ما قامت بتطبيق المعايير الدولية الكاملة في إعداد تقاريرها المالية.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في الجمهورية اليمنية هي منشآت صغيرة ومتوسطة، حيث تمثل ما نسبته 90% من إجمالي المنشآت العاملة في اليمن حسب الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية سنة 2010. فإن البعض، كما هو ملاحظ من خلال المقابلات لبعض المحاسبين القانونيين، وكذلك التقارير المالية الصادرة من مكاتب المراجعة، يقوم بتطبيق IFRS في شكلها الكامل بدلا عن المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولا يُفَضَل تبني المعايير الدولية للتقارير المالية في شكلها الكامل لاعتبارات التكلفة، وذلك بسبب متطلبات إعداد تلك التقارير وتعقيداتها، كما أننا نجد أن حجم المعلومات التي يحتاجها متخذو القرار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليست بالكبيرة مقارنة بنظيرتها في المنشآت الكبيرة. لذا تبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: ما مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية؟

هدف البحث:

اتساقا مع المشكلة السالفة الذكر يهدف البحث إلى بيان مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم؛ نظرا لحاجة تلك المنشآت لمعايير تضمن جودة تقاريرها المالية لدى مستخدميها، وتلبية احتياجات المحاسبة، والإبلاغ المالي لها، وتراعي حاجاتها وخصوصياتها. كما أن التكلفة المرتفعة لإعداد القوائم المالية باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أيضا تبرز أهمية هذا البحث لتحديد مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية. وتزداد الأهمية للأسباب الآتية:

قلة الدراسات السابقة على المستوى العربي عموما واليمن خصوصا.

دعم المنظمات الدولية إقامة دورة تدريبية بعنوان "المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" وذلك للمحاسبين القانونيين اليمنيين وتعد الأولى على مستوى الشرق الأوسط وذلك في شهر مارس 2016، كما عقد مؤتمر نظمه البنك الدولي لعرض تجارب بعض الدول التي تبنت هذا المعيار، وكانت اليمن ضيف شرف، وذلك لكل من (فلسطين، ومصر، والاردن، وتونس، وجنوب افريقيا، وأمريكا) وذلك في شهر إبريل 2016.

التوجه الدولي لتطبيق هذا المعيار، فقد غدى المعيار مطلوباً أو مسموح بتطبيقه في 57% أو 85 دولة من 150 دولة من الدول الأعضاء أو التي تتعامل مع IASB (Kieso, Weygandt, & Warfield, 2020, p. 55).

تعد دراسة وتحليل المعيار بمثابة أداه تساعد في تطبيق المعيار للمنشآت المتوسطة والصغيرة عوضا عن الخضوع إلى تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في شكلها الكامل.

فرضية البحث:

يستمد البحث فرضيته من هدفه ومشكلته، وتتمثل فرضية البحث في الآتي:

يستخدم للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم استخدام مصدرين أساسين لجمع البيانات والمعلومات هما:

- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم تحليل القوائم المالية لعدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ بغرض معرفة مدى استخدام معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية.

- **المصادر الثانوية:** بغية معالجة الإطار النظري للدراسة تم الاعتماد على المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، فضلا عن مواقع الانترنت المختلفة.

الدراسات السابقة:

دراسة (مهاوة و عزاوي، 2012): "المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فرصة وتحدي للدول النامية مع الإشارة لتجربة الجزائر"، هدفت الدراسة إلى تناول المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية، فالتوجه الدولي نحو تبني المعايير الدولية للتقارير المالية أدى إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد إجراءات محاسبية مبسطة تراعي خصوصية الدول النامية وطبيعة نسيجها المؤسساتي. وتوصلت الدراسة إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يمثل فرصة حقيقية للدول النامية من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والمحاسبية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة الدول التي وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير بغية الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية وعدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها.

دراسة (Kaya & Koch, 2015):

"Countries' adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) -Early empirical evidence"

" تبني الدول للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ": هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر في اعتماد الدول المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد أجريت هذه الدراسة على (128) بلداً، روعي في اختيارها شمولها لدول متقدمة، ودول نامية موزعة على ثمان مناطق جغرافية، متمثلة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، ودول أوروبا وآسيا الوسطى، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول جنوب آسيا، ودول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية ودول شمال أمريكا وأستراليا. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي ليس لديها قدرات لتطوير مبادئ محاسبية محلية (Local GAAP) كانت أكثر قبولاً لتبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تزداد احتمالية اعتماد المعيار الدولي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التي بها مستوى جودة أقل في الحوكمة المؤسساتية بحاجة إلى تبني المعيار كما هو الحال في الدول النامية، حيث لوحظ أن 65 دولة من الدول المشمولة بالتحليل تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقابل 63 دولة من الدول المشمولة بالتحليل لا تطبق المعيار. وسوف يؤدي تبني هذه الدول للمعيار إلى تعزيز قوة التقارير المالية لتلك المنشآت، مما يزيد من الاستثمارات الخارجية، وقدرة تلك الدول على جذب المنظمات والهيئات الدولية الداعمة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أولا: الإطار النظري للبحث

يتناول الشق النظري لمحة عامة عن المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1-تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standard IFRS) وخصائصها: هي المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

(IASB) التي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية ومالية على مستوى عالمي وعالي الجودة، وقابلة للفهم والتطبيق لجميع الدول الراغبة في تطبيقها؛ وذلك لغاية جعل جميع الافصاحات وأسس الاعتراف والقياس متناغمة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد (IASB, 2008, p. 28). ومن خلال مراجعة ما أورده (محمد شريف، 1987، الصفحات 184-185) و (الشيرازي، 1990، الصفحات 123-127)، تم استخلاص الخصائص الآتية للمعايير:

- صياغة هذه المعايير في ضوء اهداف المحاسبة المالية، ولا سيما توفير المعلومات المحاسبية لخدمة اهداف المستخدمين، وهذا يستوجب بناء المعايير بالاسترشاد بإطار فكري للمحاسبة المالية.

- اتساق المعايير مع بعضها، وذلك من خلال رسم خطة متكاملة لبناء المعايير ترتكز على الإطار الفكري للمحاسبة، وتحدد نوعية المعايير التي سيتم إصدارها في الأجلين القصير والطويل، وتلك التي سيتم بناؤها لخدمة الأهداف المحلية أو الدولية.

- أن تكون واقعية، إذ تراعي ظروف وخصائص البيئة التي ستطبق فيها.

- سهولة فهم المعايير وقبولها من جانب المستخدمين وذلك بإشراك الأطراف المتأثرة بها كافة في عملية إعدادها.

- حيادية المعايير.

2-المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعد أقسام المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة في 1 يوليو 2009، هي المجموعة الأولى من متطلبات IFRS التي تم صياغتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد تم إعداد هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، غير أنها منتج مستقل ومنفصل عن المجموعة الكاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وقد تم تحديثها في 21 مايو 2015 (IFRS Foundation, 2015, p. 11).

2-1مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار: المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي التي لا تكون مسؤولة تجاه العامة، وتنشر قوائم مالية ذات أغراض عامة للمستخدمين الخارجيين، وليست مؤسسة مالية، وبالتالي فإنه لا يجوز أن تستخدم المعيار المنشآت المدرجة، مهما كانت صغيرة (IFRS Foundation, 2015, p. 11).

2-2 الفئات التي يستهدفها المعيار: إن تحديد المنشآت التي يتوجب عليها إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هي قضية ذات اهتمام عام، وبالتالي فإن الجهة المخولة بتحديدها هي البرلمانات والجهات التنظيمية، وليس مجلس معايير المحاسبة الدولية لأن هناك منفعة عامة في المعلومات المالية الجيدة حول المنشآت، كما أن ملايين المنشآت تستفيد من المعيار، حيث أن أكبر أسواق البورصة في العالم والبالغ عددها 52 سوقاً لديها مجتمعة حوالي 45,000 شركة مدرجة فقط في جميع أنحاء العالم (IFRS Foundation, 2015, p. 11).

تمتلك أوروبا ما يقارب 25 مليون شركة خاصة غير مدرجة في سوق الأوراق المالية. تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب20 مليون شركة خاصة غير مدرجة في سوق الأوراق المالية. تمتلك المملكة المتحدة وحدها 4.7 مليون شركة خاصة غير مدرجة في سوق الأوراق المالية. 99.6% من هذه المنشآت لديها ما يقل عن 100 موظف.

2-3 مدى استقلالية المعيار عن المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة: يعد هذا المعيار قائما بذاته، إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر كلما دعت الحاجة الى ذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بالنسبة للمنشآت التي تتغير أوضاعها، أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية، من ناحية أخرى تم إعداد هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل مستقل تماماً عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بدلا من جعله مضافا للمعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة؛ والسبب سهولة استعماله من قبل الجهات الراغبة في تطبيقه، وإصداره بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في المعايير في شكلها الكامل (IFRS Foundation, 2015, p. 11).

4-2 أوجه الاختلاف والتشابه في الاحتياجات من التقارير لكل من المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهم أوجه التشابه والاختلاف في الآتي:

- يحتوي معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي القوائم المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

- يعد أقل تعقيدا من خلال: إلغاء المواضيع التي ليس لها علاقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، في الوقت الذي تسمح فيه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة باختيار عدة بدائل في السياسات المحاسبية، يسمح معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فقط باستخدام الخيارات الأسهل عند تطبيق السياسات المحاسبية.

- تم تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة.

- هناك تخفيض كبير في الإفصاحات، أي يحوي المعيار عدد أقل بكثير من الإفصاحات المطلوبة.

- يعد المعيار مناسبا للمنشآت كافة، باستثناء تلك التي تطرح أوراقها المالية للتداول العام، والمنشآت المالية مثل البنوك ومنشآت التمويل.

- IFRS الكاملة -أكثر من 3.000 صفحة. بينما المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم-ما يقارب 230 صفحة.

5-2 التكاليف والمنافع المترتبة على استخدام المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

- عند إعداد وتطوير معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة احتلت مسألة التكلفة والمنفعة موضوع الأولوية. وقد نتجت عن الجدل الحاصل عن تكلفة ومنفعة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال، يشير Kitching إلى أن نشر التقارير المالية وإعدادها قد يفرضان بعض التكاليف غير المناسبة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ نظرا لأن التكاليف المنتظمة سوف تظل ثابتة. وبالتالي قد تتكبد المنشآت الصغيرة والمتوسطة تكاليف

أعلى مقارنة بالمنشآت الكبرى بسبب نقص الخبرة بالإضافة إلى عدم القدرة على توزيع هذه التكاليف على نطاق واسع من العمليات، وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ملزمة بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير محاسبية غير مصممة لها، وبالتالي فمن المرجح أن تكون تكاليف إعداد القوائم المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعلى من تلك التي تتكبدها المنشآت الكبيرة (Kitching, 2006, p. 24).

ولهذا السبب، أعفت المفوضية الأوروبية عام 2009 المنشآت الصغيرة من إعداد ونشر التقارير السنوية، ومحاولة القضاء على الأعباء غير الضرورية الناجمة عن متطلبات الإبلاغ، على الرغم من أن هذه المنشآت لا تزال تحتاج إلى إعداد التقارير المالية لأغراض أخرى، مثل المخالصات الضريبية، ولأغراض مالية وتمويلية، وعقود الأعمال المحتملة، مما يعرض هذه المنشآت إلى بيئة عمل غير مستقرة (Ploybut, 2012, p. 264). في هذا الصدد، يعارض Arruñada قرار المفوضية الأوروبية الذي قلل من الفوائد التي يمكن استخلاصها من نشر التقارير المالية، مثل تعزيز التقييمات الائتمانية من جانب الدائنين والبنوك، عندما لا تستوفي هذه المنشآت شروط الإبلاغ المالي، والتي نتج عنها زيادة تكلفة الحصول على المعلومات المالية بين الأطراف المتعاقدة مقارنة مع التكاليف عند نشر هذه المعلومات (Arruñada, 2011, p. 15).
أبرز (Dang-Duc) عدة فوائد من تطبيق المعايير المحاسبية، مثل تعزيز المخالصات الضريبية؛ وتلبية المتطلبات القانونية؛ ودعم طلبات القروض؛ والانضمام إلى جمعيات الأعمال وغيرها (Dang-Duc, 2011). كما يحذر (DAVIES)من عدم وجود معايير أو لوائح للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأنها يمكن أن تضعف من الانضباط المالي داخل الشركة، وتعظم احتمال وقوع الجرائم المالية والاحتيال (DAVIES, 2007, pp. 30-32).

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سيكون مكلفا للغاية؛ لأنه قد يزيد إلى حد كبير من تكلفة الامتثال الضريبي، فحسب (Fox, Hannah, Helliar, & Veneziani) فإن تكاليف تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة أكثر من المنافع التي تم الحصول عليها (Fox, Hannah, Helliar, & Veneziani, 2013). وبالمثل يشدد (Taylor) على أن القوائم المالية في المملكة المتحدة وهونغ كونغ، وسنغافورة، التي يتم إعدادها على أساس المعايير الدولية عند إعداد التقارير المالية، قد تحقق

منافع ولكنها غير ملموسة نسبيا لأصحاب المصلحة مقارنة بتلك التي تم إعدادها وفقاً للمعايير المحلية (Taylor, 2009).

6-2 أقسام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: فيما يلي جدول 1 يوضح أقسام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمصادر المقابلة لها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة التي تعد الأساس الذي تم الاعتماد عليه في الحصول على أقسام المعيار:

جدول 1: أقسام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

رقم القسم	عنوان القسم	رقم المصدر	عنوان المصدر
---	مقدمة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	---	مقدمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
1	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	---	---
2	المفاهيم والمبادئ السائدة	--- IAS1	إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية عرض القوائم المالية
3	عرض القوائم المالية	IAS1	عرض القوائم المالية
4	قائمة المركز المالي	IAS1	عرض القوائم المالية
5	قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل	IAS1	عرض القوائم المالية
6	قائمة التغيرات في حقوق الملكية	IAS1	عرض القوائم المالية
7	قائمة التدفقات النقدية	IAS7	قائمة التدفقات النقدية
8	الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية	IAS1	عرض القوائم المالية
9	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	IAS27, IFRS10, +IFRs12	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة
10	السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء	IAS8	السياسات والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية
11	الأدوات المالية الأساسية	IAS32 IAS39 IFRS7	الأدوات المالية: العرض الأدوات المالية: الاعتراف والقياس الأدوات المالية: الإفصاحات
12	إصدارات الأدوات المالية الأخرى	IAS32 IAS39 IFRS9	الأدوات المالية: العرض الأدوات المالية: الاعتراف والقياس الأدوات المالية
13	المخزون	IAS2	المخزون
14	الاستثمارات في الشركات الزميلة	IAS28+ IFRs12	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة، الإفصاح عن الحصص في المشاريع المشتركة
15	الترتيبات المشتركة الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	IAS28+ IFRs12	الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة،

			الإفصاح عن الحصص في المشاريع المشتركة
16	العقارات الاستثمارية	IAS40	العقارات الاستثمارية
17	الممتلكات والمصانع والمعدات	IFRs 16	الممتلكات والمصانع والمعدات
18	الأصول غير الملموسة خلاف الشهرة	IAS38	الأصول غير الملموسة
19	اندماج الأعمال والشهرة	IFRS3	اندماج الأعمال
20	عقود الإيجار	IAS 16	الإيجارات
21	المخصصات والبنود المحتملة	IAS37	المخصصات / الالتزامات والأصول المحتملة
22	الالتزامات وحقوق الملكية	IAS1, IAS32	عرض القوائم المالية، الأدوات المالية: العرض
23	الإيرادات	IFRS15	الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء
24	المنح الحكومية	IAS20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
25	تكلفة الاقتراض	IAS23	تكاليف الاقتراض
26	الدفع على أساس الأسهم	IFRS 2	الدفع على أساس الأسهم
27	انخفاض قيمة الأصول	IAS2, IAS36	المخزون، الانخفاض في قيمة الأصول
28	منافع الموظفين	IAS19	منافع الموظفين
29	الضريبة على الدخل	IAS12	ضريبة الدخل
30	تحويل العملة الأجنبية	IAS21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
31	التضخم المفرط	IAS29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المفرط
32	الأحداث اللاحقة لنهاية فترة إعداد التقارير	IAS10	الأحداث بعد فترة إعداد التقارير
33	الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة	IAS24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
34	الأنشطة المتخصصة	IAS41	الزراعة
		IFRS6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية
35	التحول إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	IFRS1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على (رويحة، 2014، صفحة 1)

ثانيا: الجانب التطبيقي

1-واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية: تشكل الصناعات الصغيرة والأصغر في الجمهورية اليمنية ما نسبته 90% -98% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية والتي يعمل بها 22% من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الصناعي. ويساهم هذا القطاع بحوالي 41% -45% من القيمة المضافة المولدة في قطاع الصناعات التحويلية، ويعد مجالاً خصباً لاستغلال الموارد المادية والبشرية، والمشاركة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبحسب إحصاءات العام ،2006 فإن من إجمالي حجم المنشآت الصناعية في الجمهورية اليمنية البالغة (27796) منشأة، تمثل الصناعات الصغيرة والأصغر (1-4) عمال منها (27123) منشأة،

يعمل بها (59855) عاملاً وعاملة. أما المنشآت الصناعية المتوسطة (5-9) عمال، فيبلغ عددها نحو (531) منشأة، وتمثل ما نسبته 2% من إجمالي حجم المنشآت الصناعية، ويعمل بها (10979) عاملاً وعاملة (العميثلي، 2007).

2- وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية: قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء وحدة لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المنشآت الصغيرة منذ عام 2000 يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية ولقد بلغت نسبة السداد 100%، رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي 20%، وتوزعت القروض منه ما بين 50% للتجارة، و43% للصناعة، و7% للخدمات. ولقد شكلت النساء نسبة 86% من المقترضين، كما قام الصندوق بإنشاء وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر عام 2005؛ لتسهيل تقديم الخدمات غير المالية لأصحاب تلك المنشآت، مثل خدمات تحليل سلسلة القيم المضافة، وتوفير المواد التدريبية، والتدريب لأصحاب المنشآت الصغيرة التي تساعدهم في تطوير وتوسيع أعمالهم، ومساعدتهم في تطوير منتجاتهم وتحسينها وإيجاد سوق خارجية لها، وغيرها من الخدمات (الصياد، 2006، الصفحات 4-6).

3- الإطار القانوني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية

1-3 وزارة الصناعة والتجارة: صدر القرار الوزاري رقم 136 لسنة 2009 بشأن معايير تصنيف المنشآت الصناعية بحسب حجمها وفقاً لمعياري عدد القوى العاملة، وكذلك حجم رأس المال للمنشأة الصناعية، الذي يصنف المنشآت الصناعية إلى منشآت صناعية صغيرة جدا، منشآت صناعية صغيرة، ومنشآت صناعية متوسطة، ومنشآت صناعية كبيرة. كما هو موضح في الجدول (2).

جدول 2: تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

البند	المنشآت الأصغر	المنشآت الصغيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الكبيرة
راس المال بالريال اليمني	أقل من مليون	مليون إلى عشرين مليوناً	عشرون مليوناً إلى أقل من مليار	أكثر من مليار
عدد العاملين	3-1	9-4	50-10	أكثر من 50

يفضل أن يتم استخدام أحد المعيارين؛ لأنه قد لا يجتمع المعياران مع بعضهما في نفس الوقت للمنشأة الواحدة.

2-3 الضرائب: صدر القانون المعدل رقم 17 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، المادة (73) تصنيف مكلفي ضرائب الدخل إلى (كبار مكلفين، ومتوسطي مكلفين، وصغار مكلفين (المنشآت الصغيرة والأصغر). كما أن المادة رقم (134) للائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل حددت فئات المكلفين وانواعهم حسب الجدول 3 الآتي:

جدول 3: تصنيف المنشآت حسب حجمها وفقاً للمادة رقم (134) من اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل.

حجم المنشأة	العمال	إجمالي قيمة المبيعات السنوية أو الإيرادات السنوية
المنشآت الأصغر	3 عمال فأقل	أقل من مليون وخمسمائة ألف ريال
منشآت صغيرة	4-9 عمال	مليون وخمسمائة ألف إلى عشرين مليون ريال
منشآت صناعية متوسطة	10-50 عاملاً	أكثر من عشرين مليون واقل من مائتي مليون ريال
منشآت صناعية كبيرة	أكثر من 50 عاملاً	مائتين مليون ريال فأكثر

3-3: الزكاة: صدر قرار رئيس الهيئة العامة للزكاة رقم (12) لسنة 2018 بشأن تصنيف المكلفين بزكاة عروض التجارة والصناعة وما في حكمها إلى صغار مكلفين، ومتوسطي مكلفين، وكبار مكلفين.

جدول 4: تصنيف المكلفين بزكاة عروض التجارة والصناعة وما في حكمها.

حجم المنشأة	العمال	إجمالي قيمة المبيعات السنوية أو الإيرادات السنوية	راس المال	متطلبات أخرى
منشآت صغيرة	4-9 موظفين	أقل من عشرة مليون ريال	أقل من عشرة مليون ريال	الذين لا يوجد لديهم بيانات استيراد
منشآت صناعية متوسطة	10-40 موظفاً	أكثر من عشرة مليون وأقل من مائة مليون ريال	أكثر من عشرة مليون وأقل من أربعين مليون ريال	الذين يمارسون أنشطتهم من خلال عدة فروع بالمديريات على مستوى المحافظة المكلفين الذين لا تندرج أنشطتهم ضمن كبار المكلفين
منشآت كبيرة	أكثر من 40 موظفاً	أكثر من مائة مليون ريال	أكثر من أربعين مليون ريال	المصنفون لدى مصلحة الضرائب كبار مكلفين

				الذين يمارسون أنشطتهم من خلال عدة فروع على مستوى المحافظات

من خلال الرجوع إلى الإطار القانوني للجهات الحكومية ممثلة في (وزارة التجارة والصناعة، والضرائب، والزكاة) نجد اختلافاً في التصنيف، ونرى أن هذا الاختلاف يعيق ويؤثر في الأعمال التجارية في اليمن وقد يكون سبب الاختلاف هو مرجعية القوانين في الجمهورية اليمنية التي أخذت أكثر من مرجع (مصري، سوري، أردني).

4-تحليل القوائم المالية: يتناول تحليل القوائم المالية من جزئين حيث تناول الجزء الأول التحليل الأولي لمدى استخدام وملاءمة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية، والجزء الثاني تناول التحليل الإحصائي للقوائم المالية المشمولة بالتحليل. أن هدف البحث هو تحديد مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية من خلال تحليل القوائم المالية لعدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرض إثبات أو نفي فرضيته والمتمثلة في مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية.

1-4 القطاعات المشمولة بالتحليل: تم الحصول على عدد من القوائم المالية[†] لعدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة للقطاعات التجارية والخدمية والصناعية التي تمكن الباحث من الحصول عليها لعدد خمس عشرة منشآه[‡] على النحو الآتي:

جدول 5: القوائم المالية لعدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أ. القطاع الخدمي لعدد 3 منشآت	– سفريات وسياحة – طيران – بريد سريع
ب. القطاع الاستثماري لعدد 2 منشآت	– استثمارات قابضة – استثمارات لتوليد الكهرباء
ج. القطاع التجاري لعدد 5 منشآت	– معدات كهربائية

[†] تشمل القوائم المالية التي تم تحليلها على تقرير مدقق الحسابات، وقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة حقوق الملكية والإيضاحات المتممة.

[‡] تم التحفظ من قبل تلك المنشآت لذكر اسمها، لذلك تم الاكتفاء بذكر القطاع الذي تنتمي له المنشأة

	– وكيل شركة سيارات – مستورد معدات صناعية وتجهيزات – استيراد ادوية – استيراد وتوزيع مواد غذائية
د. القطاع العقاري لعدد 2 منشآت	– التنمية العقارية – استشارات هندسية
هـ. القطاع الصناعي لعدد 3 منشآت	– صناعة المياه المعدنية – مصنع زجاج – مصنع حديد وصلب

1-1-4 التحليل الأولي لمدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تلك المنشآت:

أ- القسمان (1-2): نطاق التطبيق، والمفاهيم والمبادئ السائدة:

تتمثل المتطلبات الأساسية لهذه الأقسام في: المساءلة العامة، ونشر القوائم المالية، والأساس المطبق عند إعداد القوائم المالية وأيضا الإثبات الأولي للموجودات والالتزامات.

جدول 6: مدى استخدام القسمين (1-2): نطاق التطبيق، المفاهيم والمبادئ السائدة.

البيان	خدمي	استثماري	تجارية	عقارية	صناعية	الاجمالي
المنشأة:						
– لا تخضع للمساءلة العامة	3	2	5	2	3	15
– تقوم بنشر قوائمها المالية للمستخدمين الخارجيين [§]	3	2	5	2	3	15
الأسس المطبقة عند إعداد القوائم المالية:						
– الأساس النقدي	---	---	---	---	---	---
– أساس الاستحقاق	3	2	5	2	3	15
الإثبات الأولي للموجودات والالتزامات						
– التكلفة التاريخية	3	2	5	2	3	15
– القيمة العادلة	---	---	---	---	---	---
– أخرى	---	---	---	---	---	---

[§] يشار هنا للمستخدمين الخارجيين حسب المعيار بالملاك الذين يشاركون في إدارة الاعمال، والدائنين الحاليين والمحتملين، ووكلا تصنيف الائتمان

يظهر الجدول أن المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة لا تخضع للمساءلة العامة، كما أنها تقوم في كثير من الأحيان بإعداد قوائم مالية لاستخدام المالكين فقط، أو بغرض تقديمها لمصلحة الضرائب والجهات الحكومية الأخرى وبالتالي فإنها ليست بالضرورة قوائم مالية ذات غرض عام. كما أن الأساس المطبق عند إعداد القوائم المالية للمنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة هو أساس الاستحقاق. أيضا الإثبات الأولي للموجودات والالتزامات بالنسبة للمنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة هو التكلفة التاريخية. وعليه يمكن القول بان مدى استخدام القسمين (1-2): نطاق التطبيق، المفاهيم والمبادئ السائدة للمنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية يطبق إلى حد ما بشكل كامل وهو الأمر الذي يقودنا إلى القول أن مدى استخدام القسمين (1-2) هو الغالب.

ب- القسم (3): عرض القوائم المالية

تتمثل المتطلبات الأساسية لهذا القسم في: عدد فترات المقارنة في قائمة المركز المالي، أساس إعداد القوائم المالية للمنشأة.

جدول 7: مدى استخدام القسم (3): عرض القوائم المالية.

البيان	خدمي	استثماري	تجارية	عقارية	صناعية	الاجمالي
تتمثل عدد فترات المقارنة في قائمة المركز المالي						
– فترة مقارنة واحدة	3	2	5	2	3	15
– تتضمن أكثر من فترة للمقارنة	---	---	---	---	---	---
يتم إعداد القوائم المالية للمنشأة على أساس						
– الاستمرارية	3	2	5	2	3	15
– التصفية المبكرة	---	---	---	---	---	---

يظهر الجدول أن المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة تتمثل عدد فترات المقارنة في قائمة المركز المالي هي بفترة مقارنة واحدة. كما أن المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة يتم فيها إعداد القوائم المالية للمنشأة على أساس الاستمرارية.

بالتي يمكن القول أن مدى استخدام القسم (3): عرض القوائم المالية يطبق بشكل كامل في المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية، وهو الأمر الذي يقودنا إلى أن تقدير مدى استخدام القسم (3) هو الغالب.

ج- الأقسام (4-8): عناصر القوائم المالية

تتمثل المتطلبات الأساسية لهذه الأقسام في:

أ- بنود تعرضها المنشأة في قائمة التغيرات في حقوق الملاك وقائمة الدخل والأرباح غير الموزعة.

ب- مدى تضمن القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية.

ت- طريقة العرض لقائمة التدفقات النقدية.

جدول 8: مدى استخدام الأقسام (4-8): عناصر القوائم المالية.

البيان	خدمي	استثماري	تجارية	عقارية	صناعية	الإجمالي
أ. تعرض المنشأة البنود الآتية في قائمة التغيرات في حقوق الملاك وقائمة الدخل والأرباح غير الموزعة:						
1. الأرباح غير الموزعة في بداية فترة إعداد التقارير	3	2	5	2	3	15
2. أرباح الأسهم المعلنة والمدفوعة أو المستحقة الدفع خلال الفترة	---	---	---	---	---	---
3. إظهار أخطاء الفترة السابقة ضمن قائمة الأرباح غير الموزعة	---	---	---	---	---	---
4. إظهار التغيرات في السياسات المحاسبية ضمن قائمة الأرباح غير الموزعة	---	---	---	---	1	1
5. الأرباح غير الموزعة في نهاية فترة إعداد التقارير	3	2	5	2	3	15
ب. تعد المنشأة ضمن قوائمها المالية:						
– قائمة التدفقات النقدية						
– قائمة الموارد والاستخدامات	3	2	5	2	3	15
	---	---	---	---	---	---
ب. عرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية:						

– تتضمن الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية	3	2	5	2	3	15
– لا تمييز بينها	---	---	---	---	---	---
ج. يتم عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باتباع						
– الطريقة المباشرة	---	---	---	---	---	---
– الطريقة غير المباشرة	3	2	5	2	3	15

يظهر الجدول بالنسبة لبعض البنود التي تعرضها المنشأة في قائمة التغيرات في حقوق الملاك وقائمة الدخل والأرباح غير الموزعة:

-المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة تقوم بعرض الأرباح غير الموزعة في بداية فترة إعداد التقارير

-منشأة صناعية واحدة فقط من المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة تقوم بإظهار التغيرات في السياسات المحاسبية ضمن قائمة الأرباح غير الموزعة، وقد يعزى سبب عدم إظهار المنشآت المشمولة بالتحليل التغيرات في السياسات المحاسبية الى عدم وجود تغيرات في السياسات المحاسبية لتلك المنشآت.

-المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة تقوم بعرض الأرباح غير الموزعة في نهاية فترة إعداد التقارير

يظهر الجدول (4-3-4) مدى استخدام الأقسام (4-8) عناصر القوائم المالية بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية تطبيق كامل وبالتي يمكن القول إن مدى استخدام الأقسام (4-8) عناصر القوائم المالية تطبق بشكل كلي للمنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية، وهو الأمر الذي يقودنا إلى تقدير أن مدى استخدام الأقسام (4-8) عناصر القوائم المالية هو الغالب.

ت. القسم (9): القوائم المالية الموحدة

تتمثل المتطلبات الأساسية لهذا القسم في: الاستثناء من إعداد القوائم المالية الموحدة للمنشآت التابعة.

جدول 9: مدى استخدام القسم (9): القوائم المالية الموحدة.

البيان	خدمي	استثماري	تجارية	عقارية	صناعية	الاجمالي
الاستثناء من إعداد القوائم المالية الموحدة لكل المنشآت التابعة						
– متاح	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	2	5	2	3	15
اختلاف تواريخ عرض القوائم المالية للمنشآت التابعة والشركة الأم						
– متاح	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	1	5	2	3	14
– لا يوجد اختلاف	---	1	---	---	---	1
إعادة التقييم الناتجة عن انخفاض قيمة الموجودات						
– يتم إما سنويا أو عند وجود مؤشر لانخفاضها	---	---	---	1	---	1
	---	---	---	---	---	---
– لا يتم إعادة التقييم	3	2	5	1	3	14
– غير متاح						

يظهر الجدول بالنسبة إلى الاستثناء من إعداد القوائم المالية الموحدة للمنشآت التابعة، أن المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية ليس لديها منشآت تابعة سوى منشآه واحدة استثمارية، وهي تعد قوائم مالية موحدة لكافة شركاتها التابعة ولم يلاحظ وجود استثناء من إعداد القوائم المالية الموحدة للمنشآت التابعة. كما يظهر الجدول أيضا مدى استخدام القسم (9) القوائم المالية الموحدة: بالنسبة إلى إمكانية اختلاف تواريخ عرض القوائم المالية للمنشآت التابعة والشركة الأم، أنه لم يكن هناك اختلاف بين تواريخ عرض القوائم المالية للمنشآت التابعة والشركة الأم. وفيما يتعلق بإعادة التقييم الناتجة عن انخفاض قيمة الموجودات فانه ينطبق على منشآه واحدة عقارية من إجمالي المنشآت الخاضعة للتحليل.

بالتي يمكن القول أن مدى استخدام القسم (9): القوائم المالية الموحدة لا يطبق بشكل كامل في المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية، وهو الأمر الذي يقود إلى القول أن مدى استخدام القسم (4-8) هو استخدام نادر وسبب ذلك يرجع إلى ضآلة عدد المنشآت التي تعد قوائم مالية موحدة.

ث. القسم (10): السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء

تتمثل المتطلبات الأساسية لهذا القسم في: مدى الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية.

جدول 10: مدى استخدام القسم (10): السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

البيان	خدمي	استثماري	تجارية	عقارية	صناعية	الاجمالي
يتم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية:						
– طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية						
– مبلغ التعديل لكل بند في القوائم المالية	---	1	---	---	1	2
– مبلغ التعديل المتعلق بالفترات السابقة	---	---	---	---	1	1
– الإفصاح عن أي تطوير وتطبيق سياسات محاسبية	---	---	---	---	1	1
– غير متاح	---	---	---	---	---	---
	3	1	5	2	---	11

يظهر الجدول عدم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية سوى لمنشأة واحدة استثمارية ومنشأة واحدة صناعية.

وبالتي يمكن القول أن مدى استخدام القسم (10): السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء يطبق للمنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية يتم بشكل ضئيل، وهو الأمر الذي يقودنا إلى أن مدى استخدام القسم (10) هو استخدام نادر، وقد يكون سبب ذلك يرجع إلى ضآلة التغيرات التي تحدث في السياسات المحاسبية للمنشآت الخاضعة للتحليل.

أ- الأقسام (11-28): طرق التقييم

تتمثل المتطلبات الأساسية لهذه الأقسام في طرق التقييم التي تم تناولها في الجدول (4-3-7)

جدول 11: مدى استخدام الأقسام (11-28): طرق التقييم.

البيان	خدمي	استثماري	تجارية	عقارية	صناعية	الاجمالي
لدى المنشأة أدوات مالية(**):						
– متاح	3	2	5	2	3	15
– غير متاح	---	---	---	---	---	---
تقوم المنشأة بتصنيف الأدوات المالية على أساس:						
– أربعة أصناف (الأصول أو الالتزامات المالية، واستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق، والقروض والارصدة المدينة، والأصول المالية المحتفظ بها بغرض البيع).	---	---	---	---	---	---
– صنفين (الأدوات المالية بغرض المتاجرة والأدوات المالية الأخرى).	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	2	5	2	3	15
تتم معالجة تكلفة البحث والتطوير:						
– كمصروفات عند تكبدها	---	---	---	---	---	---
– رسملة تلك التكلفة	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	2	5	2	3	15
يتم قياس الاستثمارات العقارية باستخدام:						
– نموذج القيمة العادلة	---	---	---	---	---	---
– نموذج التكلفة	---	1	---	1	---	2
– نموذج التكلفة أو القيمة العادلة	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	1	5	1	3	13
يتم قياس الممتلكات والآلات والمعدات باستخدام:						
– نموذج القيمة العادلة	---	---	---	---	---	---
– نموذج التكلفة	3	2	5	2	3	15
– نموذج التكلفة أو القيمة العادلة	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	---	---	---	---	---	---
الإفصاح عن المنح الحكومية:						
– ضمن إيضاحات القوائم المالية	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	2	5	2	3	15

** الأدوات المالية: هي عقد ينشأ عنه أصل او التزام مالي لمنشاة ما او أداة حق ملكية لمنشاة أخرى.

تتم معالجة المنح الحكومية أو الإعانات بطريقة:						
– راس المال أو الإيراد	---	---	---	---	---	---
– الإيراد	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	2	5	2	3	15
تتم محاسبة الاستثمارات في المنشآت الزميلة:						
– نموذج التكلفة	---	---	---	---	---	---
– حقوق الملكية	---	---	---	---	---	---
– نموذج القيمة العادلة	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	2	5	2	3	15
تتم محاسبة الاستثمارات في المنشآت المشتركة:						
– نموذج التكلفة	---	---	---	---	---	---
– حقوق الملكية	---	---	---	---	---	---
– نموذج القيمة العادلة	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	2	5	2	3	15
يتم معالجة الشهرة:						
– رسملتها كجزء من الأصل	---	1	---	---	---	1
– الاعتراف بها كمصروفات	---	---	---	---	---	---
– غير متاح	3	1	5	2	3	14
متابعة مدى انخفاض قيمة الشهرة:						
– سنويا	---	---	---	---	---	---
– عند وجود مؤشر لانخفاضها	---	1	---	---	---	1
– غير متاح	3	1	5	2	3	14
يتم محاسبة تكاليف الاقتراض:						
– رسملتها كجزء من الأصل	---	---	---	---	---	---
– الاعتراف بها كمصروفات	---	1	1	---	---	2
– غير متاح	3	1	4	2	3	13
يتم معالجة فروق صرف العملات الأجنبية						
– ضمن قائمة حقوق الملكية	---	---	---	---	---	---
– ضمن قائمة الدخل الشامل	3	2	5	2	3	15

يظهر الجدول أن المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية كافة لديها أدوات مالية، ويتم قياس الممتلكات والآلات والمعدات فيها باستخدام نموذج التكلفة، ولكن يلاحظ عدم شمول إيضاحات القوائم المالية الخاضعة للتحليل على تصنيف للأدوات المالية.

كما أن بند قياس الاستثمارات العقارية باستخدام نموذج التكلفة ينطبق على منشآتين من أصل خمس عشرة منشآه (ثلاث عشرة منشأة ليس لديها استثمارات عقارية) من المنشآت قيد البحث.

كما أن معالجة الشهرة تتم من خلال رسملتها كجزء من الأصل، ومتابعة مدى انخفاض قيمة الشهرة عند وجود مؤشر على انخفاضها وذلك في منشأة واحدة من أصل خمس عشرة منشأة من المنشآت قيد البحث.

كما أن محاسبة تكاليف الاقتراض تتم من خلال الاعتراف بها كمصروف لعدد منشأة واحدة من أصل من أصل خمسة عشر منشآه من المنشآت قيد البحث.

أما بالنسبة لآلية معالجة تكلفة البحث والتطوير، وكذلك المنح الحكومية، ومحاسبة الاستثمارات في المنشآت المشتركة أو الزميلة فإنها لا تنطبق على القوائم المالية الخاضعة للتحليل.

أيضا بالنسبة لمعالجة فروق صرف العملات الأجنبية فيتم معالجتها ضمن قائمة الدخل الشامل لعدد أربع عشرة منشأة ومنشأة واحد فقط تعالجها ضمن قائمة حقوق الملكية.

وبالتي يمكن القول أن مدى استخدام الأقسام (11-28): طرق التقييم، لا يطبق بشكل كامل في المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية، وهو الأمر الذي نستنتج منه أن مدى استخدام الأقسام (11-28) هو استخدام جزئي.

ج. **الأقسام (29-35): الأحداث اللاحقة:** تتمثل المتطلبات الأساسية لهذا القسم في: طريقة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة.

جدول (12) مدى استخدام الأقسام (29-35): الأحداث اللاحقة.

البيان	خدمي	استثماري	تجارية	عقارية	صناعية	الاجمالي
طريقة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة يتم:						
– ضمن الالتزامات	---	1	---	---	---	1
– بشكل منفصل في الأرباح الموحدة في قائمة حقوق الملكية	---	---	---	---	---	---
– لا توجد معلومات	3	1	5	2	3	14

يظهر الجدول أن منشأة واحدة من المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية تفصح عن الأحداث اللاحقة ضمن الالتزامات من أصل خمس عشرة منشأة قيد البحث.

بالتي يمكن القول أن مدى استخدام الأقسام (29-35): الأحداث اللاحقة لا تنطبق على المنشآت التي تم تحليل قوائمها المالية، وهذا يعني أن مدى استخدام الأقسام (29-35) هو استخدام نادر.

2-4 التحليل الإحصائي للقوائم المالية المشمولة بالتحليل

أجري في هذا الجزء تحليل إحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال تحليل القوائم المالية لعدد خمس عشرة منشأة للقطاعات الآتية: خدمية، استثمارية، تجاري، عقارية، وصناعية، وتظهر نتائج الدراسة أن مدى استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية تم تحديده في ثلاث مستويات تطبيق كامل، تطبيق جزئي، وغير مطبق على مستوى كل منشأة في كل قطاع. وقد عدت القطاعات متغيرات لاختبار الفرضية الأولى (يوجد استخدام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية). وقد تم استخدام $\chi 2$ اختبار الفروق في الاستجابات، وسيتم مقارنة قيمة $\chi 2$ المحسوبة مع قيمتها الجدولية عند درجة الحرية المناسبة وبمستوى معنوية 0.05، وهذه بدورها اختيرت كونها القيمة المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية وستقبل الفرضية المذكورة إذا كانت قيمة $\chi 2$ المحسوبة اكبر من أو تساوي قيمتها الجدولية عند النسبة المذكورة.

بينت نتائج الدراسة انه لا يمكن قبول الفرضية (يوجد استخدام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية) للقسم (4-8) فقرة (أ)

النقطة (4) إظهار التغيرات في السياسات المحاسبية ضمن قائمة الأرباح غير الموزعة، أيضا لا يمكن قبول الفرضية للقسم (11-28) فقرة (د) قياس الاستثمارات العقارية عند إعداد القوائم المالية باستخدام نموذج (التكلفة أو القيمة العادلة)، والفقرة (ي) معالجة الشهرة الناتجة عن دمج منشآت الأعمال من خلال رسملتها كجزء من الأصل، والفقرة (ك) متابعة مدى انخفاض قيمة الشهرة عند وجود مؤشر لانخفاضها كون قيمة $\chi 2$ المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية. في المقابل لا يمكن رفض الفرضية (يوجد استخدام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية) بالنسبة لبقية أقسام المعيار.

3-4 أسباب الفروق المعنوية

تعود الفروق المعنوية المتعلقة بالأقسام (4-8) فقرة (أ) النقطة (4) إظهار التغيرات في السياسات المحاسبية ضمن قائمة الأرباح غير الموزعة إلى الفروق في تطبيق هذا القسم من عدمه، حيث أن 100% من المنشآت الخدمية والاستثمارية والتجارية وأيضا العقارية لا تطبق هذا القسم، وفي المقابل فإن 33% من المنشآت الصناعية تطبقه بشكل كامل. وتعزى هذه الفروق إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تم تحليل قوائمها المالية ليس فيها تغيرات في السياسات المحاسبية. اما الأقسام (11-28) فقرة (د) قياس الاستثمارات العقارية عند إعداد القوائم المالية باستخدام نموذج (التكلفة أو القيمة العادلة)، فقد أدى تطبيقه من قبل 50% من المنشآت الاستثمارية، و50% من المنشآت العقارية، وعدم تطبيقه من بقية المنشآت في القطاعات الأخرى، إلى الفروق المعنوية، التي تعزى إلى عدم وجود استثمارات عقارية لدى بقية المنشآت في القطاعات الأخرى.

فيما يتعلق بالأقسام (11-28) الفقرة (ي) معالجة الشهرة الناتجة عن دمج منشآت الأعمال من خلال رسملتها كجزء من الأصل، فيرجع سبب الفروق المعنوية إلى كون هذا القسم يطبق بشكل جزئي من قبل 50% من المنشآت الاستثمارية، وعدم تطبيقه من بقية المنشآت في القطاعات الأخرى، وتعزى هذه الفروق إلى عدم وجود الشهرة لدى بقية المنشآت في القطاعات الأخرى.

أما الأقسام (11-28) الفقرة (ك) متابعة مدى انخفاض قيمة الشهرة عند وجود مؤشر لانخفاضها فيرجع سبب الفروق المعنوية فيها إلى كون هذا القسم يطبق بشكل جزئي من قبل 50% من المنشآت الاستثمارية، وعدم تطبيقه من بقية المنشآت في القطاعات الأخرى، وتعزى هذه الفروق إلى عدم وجود الشهرة لدى بقية المنشآت في القطاعات الأخرى.

4-4 تقييم عام للنتائج

تبين نتائج الدراسة أن معظم أقسام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تستخدم من قبل غالبية المنشآت المشمولة بالتحليل. وهذا يشير إلى تحقق شبه كلي للفرضية المتعلقة باستخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية. كما أن جزءاً من أقسام المعيار لا تطبق من قبل المنشآت؛ وذلك لعدم احتياجها واستخدامها، فإذا كان هذا الأمر في معيار SMEs المختصر فكيف سيكون الأمر مع المعايير الكاملة.

خاتمة

من خلال هذا البحث بشقيه النظري والعملي، تحليل القوائم المالية لعدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، توصل الباحثان الى جملة من النتائج والتوصيات تم تناولها كما يلي:

خلصت نتائج تحليل القوائم المالية إلى أن معظم أقسام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تطبق من قبل غالبية المنشآت المشمولة بالتحليل. وهذا يشير إلى تحقق الفرضية المتعلقة باستخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية اليمنية.

التوصيات:

-أهمية تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل المنشآت في الجمهورية اليمنية وإصدار التشريعات التي تلزم بذلك.

-توعية ملاك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمدرين الماليين فيها، والأطراف ذات العلاقة بأهمية معيار SMEs.

-أهمية تدريس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أسوة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة في الجامعات اليمنية.

-عقد عدة ورش توعوية حول المعيار تتبناها جمعية المحاسبين القانونيين والجهات المهنية الأخرى ذات العلاقة.

-توحيد معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة لكل من مصلحة الضرائب، وكذلك وزارة الصناعة والتجارة، والواجبات الزكوية.

المراجع:

Arruñada, B. (2011). Mandatory accounting disclosure by small private companies. *European Journal of Law and Economics, 32*, pages377–413. doi:10.1007/s10657-010-9145-3

Dang-Duc, S. (2011). Compliance with Accounting Standards by SMEs in Transitional Economies: Evidence from Vietnam. *Journal of Applied Accounting Research, 12*(2), 96-107. doi:10.1108/09675421111160673

DAVIES, J. (2007). Reporting Requirements: Misguided Proposals to Reduce Red Tape. *Credit Management*, 30-32.

Fox, A., Hannah, G., Helliar, C., & Veneziani, M. (2013). The costs and benefits of IFRS implementation in the UK and Italy. *Journal of Applied Accounting Research, 14*(1), 86-101.

IASB. (2008). *IFRS for SMEs.*

IFRS Foundation. (2015). London UK: Press Release.

Kaya, D., & Koch, M. (2015). Countries' adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) – early empirical evidence. *Accounting and Business Research, 45*(1), 93-120. doi:10.1080/00014788.2014.969188

Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2020). *Intermediate Accounting IFRS Edition* (4th edition ed.). New York: John Wiley & Sons.

Kitching, J. (2006). A Burden on Business? Reviewing the Evidence Base on Regulation and Small-Business Performance. *Environment and Planning C: Government and Policy, 24*(6), 799-814. doi:10.1068/c0619

Ploybut, S. (2012, July). Financial Reporting by Small and Medium Enterprises in Thailand. *Doctor of Philosophy*. University of Portsmouth, Thailand: Economics & Finance.

Taylor, D. (2009). Costs-benefits of adoption of IFRSs in countries with different harmonization histories. *Asian Review of Accounting, 17*(1), 40-58.

البنك الأهلي المصري. (2017). *المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004*. القاهرة: النشرة الاقتصادية.

أمال مهاوة، و عمر عزاوي. (2012). المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 11، ص ص 95-1. *مجلة الباحث، 11*(11)، 95-102.

توفيق محمد شريف. (1987). رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية. *مجلة الإدارة العامة، 5*، 167- 235.

حنان أحمد رويحة. (2014). أثر المعيار الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية (دراسة نظرية تحليلية). *المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة*. القاهرة مصر.: جامعة القاهرة.

سلطان العميثلي. (30 12, 2007). *دراسة علمية :التمويل أبرز معوقات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليمن*. تم الاسترداد من يمرس محرك بحث اخباري: https://www.yemeress.com/algomhoriah/2053273

عباس مهدي الشيرازي. (1990). *نظرية المحاسبة*. الكويت: ذات السلاسل.

محمد حامد الصياد. (2006). *التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة*. بيروت: منظمة العمل العربية.